Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 12 | Page 395 – 420 |2025 https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The rules of preference in interpretation related to the Qur'anic readings according to Al-Hakim Al-Jushami (d. 494 AH) in his book Al-Tahdhib fi Al-Tafsir

Ali Abdullah Saleh Al-Banna [1,*]

[1] Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *alialbanna79@gmail.com*

Keywords

1. rules
2. preference
3. interpretation
4. Quranic readings

Abstract:

The research addressed the rules of preference related to the Quranic readings according to Al-Hakim Al-Jashmi, due to their great importance in preferring between the different interpretations of the commentators on a single verse, using the inductive, comparative, and historical method.

The aim of this research is to demonstrate Al-Hakim Al-Jashmi's approach to weighing up conflicting interpretive opinions, by reviewing five diverse rules of weighing up, and to determine the extent to which he agrees or disagrees with other interpreters, both ancient and modern.

The most important finding of the researcher was that Al-Hakim Al-Jashmi had a great position among the men of the Mu'tazila classes as a great interpreter, and this is evident from his great interest in the various Quranic readings in his interpretation and his reasoning with them, and his guidance of them. The Quranic readings in Al-Hakim Al-Jashmi's interpretation represented one of the rules of preference between the different sayings of the people of interpretation in some verses in which the sayings of the interpreters varied.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 12 | Page 395 – 420 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

قواعد الترجيح في التفسير المتعلقة في القراءات القرآنية عند الحاكم الجُشَمي (ت 494هـ) في كتابه التهذيب في التفسير

علي عبد الله صالح البناء[1]*،

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

***المؤلف:** alialbanna79@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. قواعد
2. الترجيح
3. التفسير
4. القراءات القرآنية

الملخص:

تناول البحث قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات القرآنية عند الحاكم الجشمي؛ لأهميتها البالغة في الترجيح بين أقوال المفسرين المختلفة في الآية الواحدة، مستخدما في ذلك المنهج الاستقرائي، والمقارن، والتاريخي.

وهدف البحث إلى بيان منهج الحاكم الجشمي في الترجيح بين الأقوال التفسيرية المتعارضة، من خلال استعراض خمس قواعد ترجيحية متنوعة، ومعرفة مدى موافقته أو مخالفته لغير من المفسرين قديمًا وحديثًا.

وكان أبرز ما توصل إليه الباحث: أن الحاكم الجشمي له مكانة كبيرة بين رجال طبقات المعتزلة مفسرًا كبيرًا، ويظهر ذلك من خلال اهتمامه البالغ بالقراءات القرآنية المتنوعة في تفسيره واستدلاله بها، وتوجيهها، وقد مثلت القراءات القرآنية في تفسير الحاكم الجشمي أحد قوانين الترجيح بين أقوال أهل التفسير المختلفة في بعض الآيات التي تعددت فيها أقوال المفسرين.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وجعله موعظة وذكرى لأولى الألباب، وأشهد أن لا إله إلا الله العظيم الوهاب، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أصلي عليه صلاة دائمة إلى يوم الحساب، وعلى الآل والأصحاب، وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد:

فإن من أشرف العلوم وأجلها وأحبها إلى الله تعالى، هو علم القراءات القرآنية لتعلقه بكتاب الله تعالى، وقد نال هذا العلم اهتمام علماء الإسلام قديمًا وحديثًا في مختلف الأزمنة والأمكنة ضبطا وتوجيها وترجيحا، فكل قراءة قد تزيد حكمًا ليس في القراءة الأخرى، وقد توضح إحدى القراءات معنى آية مشكلة، وتخصص عامها، وتقيد مطلقها، وتبين ما يلتبس من دلالتها، فلا عجب بعد ذلك أن تنال القراءات القرآنية عناية كل المفسرين بوصفها دليلًا نقليًا معتبرًا، ومصدرًا من مصادر الترجيح في المسائل التفسيرية الاختلافية.

ومن العلماء المفسرين الذين كان لهم جهود في الاهتمام بالقراءات في ثنايا تفاسيرهم الإمام الحاكم الجشمي في القرن الخامس، ويظهر ذلك بجلاء في تفسيره المسمى: التهذيب في التفسير، الذي وضعه ليكون جامعا بين وجوه الإعراب والقراءات.

ونظرًا لأهمية هذا العلم ومكانته وشرفه وتقاصر الهمم عنه في زماننا فقد آثرت أن يكون بحثي بعنوان: "قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات القرآنية عند الحاكم الجشمي في كتابه التهذيب في التفسير"

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. شرف علم القراءات وأهميته لتعلقه بأشرف الكتب وأعظمها وهو القرآن الكريم.
2. قلة المشتغلين بهذا العلم وعزوف كثير من الباحثين عنه.
3. اشتمال تفسير الحاكم على كثير من القراءات القرآنية بما يشكل مادة علمية كافية للبحث.
4. الرغبة الشخصية في خدمة كتاب الله طلبا لمرضاته وطمعا في ثوابه.

أهداف البحث:

1. التعريف بشخصية الحاكم الجشمي ومكانته العلمية في المدرسة الزيدية.
2. إبراز قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات القرآنية في الترجيح بين أقوال المفسرين المتنوعة عند الحاكم الجشمي.
3. بيان منهج الحاكم الجشمي في الترجيح بين الأقوال المتعارضة، ومعرفة مدى موافقته أو مخالفته لغيره من المفسرين قديما وحديثًا.

منهج البحث وإجراءاته:

اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي والاستقرائي، والمقارن من خلال استعراض سيرة الحاكم وتلامذته، وتتبع كل القواعد المتعلقة بالنص القرآني في تفسير الحاكم الجشمي التهذيب ودراستها، وبيان منهجه ثم مقارنة قول الحاكم مع غيره من علماء التفسير قديمًا وحديثًا.

حدود البحث:

يقتصر البحث على ترجيحات الحاكم الجشمي التفسيرية استدلالًا بقواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات القرآنية، وذلك من خلال تفسيره "التهذيب في التفسير".

مشكلة البحث وأسئلته:

تتبين ملامح البحث في التساؤلات العلمية التي توجه إليها فكر الباحث ونظره، متأملًا فيها للوصول إلى إجابات علمية عنها، وهذه التساؤلات هي:

1.ما أبرز قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات في تفسير الحاكم الجشمي؟

2.كيف تعامل الحاكم الجشمي مع قواعد الترجيح في تفسير القراءات؟

3.ما مدى موافقة المفسرين له أو مخالفتهم لما يذكره من ترجيحات في القراءات؟

4.ما مدى تأثر الحاكم الجشمي بغيره من المفسرين؟ وكيف ظهر في ترجيحاته للقراءات؟

الدراسات السابقة:

لم أجد –بحسب علمي وبحثي في قواعد بيانات البحث العلمي وسؤال المختصين عن هذا العلم– من كتب في قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات عند الحاكم الجشمي مع غزارة المادة العلمية وقدم هذا التفسير، وما وجدته هي أبحاث عامة وعناوين مختلفة عن بحثي، وأبرز هذه الأبحاث هي:

1. **منهج الحاكم الجشمي في القراءات وأثره في تفسيره التهذيب في التفسير**، أطروحة دكتوراه، للباحث: ناصر أحمد أحمد الخطري، سنة 1445هـ – 2023م، بإشراف الدكتور: إبراهيم عبد الله جابر، جامعة صنعاء. تناول فيها الباحث مكانة الحاكم عند المعتزلة ومنهجه في القراءات من خلال بيان ضوابط القراءات ودفاعه عنها، والاحتجاج بها، وتوجيهها والترجيح بينها واستدلاله بها، وهذه الأطروحة تختلف عن بحثي بأنها تناولت طريقة الجشمي في عرضه للقراءات القرآنية من خلال إيرادها وتوجيهها والاستدلال بها والموازنة بينهما، بينما بحثي يتناول جزئية معينة وهي استنباط القواعد التفسيرية من كتاب التهذيب، واعتماد الجشمي عليها للترجيح إذا اختلف المفسرون وتعددت أقوالهم.
2. **الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها عند الحاكم الجشمي**، بحث محكم في مجلة جامعة صنعاء المجلد الخامس، العدد الثاني 2023م. وهو أيضًا مستل من أطروحة الدكتوراه السابقة للباحث: ناصر أحمد أحمد الخطري.
3. **الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير**، رسالة ماجستير للباحث: عدنان زرزور، سنة 1388هـ، بإشراف الشيخ أبي زهرة، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، تناول فيها الباحث خلاصة دقيقة لمنهج المعتزلة في تفسير القرآن عمومًا والحاكم خصوصًا، وكشف عن تراثه وبين منزلته في الفكر والثقافة الاسلامية، وأبان تفسير الحاكم عن جهود المعتزلة الكبيرة في الدفاع عن القرآن، ورد ما رمى به من دعوى التناقض واللحن والاختلاف.

مما سبق يتضح أن هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة بالإضافة العلمية، في دراسة قواعد الترجيح التفسيرية المتعلقة بالقراءات القرآنية، وتطبيقاتها لدى الحاكم الجشمي.

هيكلة البحث:

اشتملت مادة البحث على مبحثين، وتحتهما ثمانية مطالب، وخاتمة، كما يلي:

المبحث الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للبحث،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالحاكم الجشمي.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه التهذيب في التفسير ومنهجه في عرض القراءات.

المطلب الثالث: التعريف بمصطلحات البحث.

المبحث الثاني: قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات القرآنية،

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من القراءة الشاذة.

المطلب الثاني: القول المؤيد بقراءة قرآنية مقدم على غيره.

المطلب الثالث: اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه.

المطلب الرابع: تنوع القراءات بمنزلة تعدد الآيات.

المطلب الخامس: الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

تعريف موجز بالحاكم الجشمي وبكتابه التهذيب في التفسير

المطلب الأول: التعريف بالحاكم الجشمي[1]:

أولًا: اسمه ونسبه:

أبو سعد المحسّن بن محمد بن كرّامة الجُشَمي البيهقي، ينتهي نسبه إلى محمد بن الحنفية بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب﵁[2].

أما لقب الحاكم، فهو لقب أطلقه عليه علماء الزيدية[3]؛ لغزارة علمه بعلوم الحديث، وأنَّه بلغ فيها رتبة الحاكم[4].

وأما نسبته "الجَشَمي" فهي إلى "جُشَم"، قيل: نسبة إلى بلدة من خراسان وهو الراجح، وهي تقع الآن في مدخل الخليج العربي في مضيق هرمز، وتسمى جزيرة "قُشَم"[5].

وقيل: إن جشم قبيلة الجشمي التي ترجع إلى جشم خزرج، وأن بلده من نواحي بيهق[6]، أو في نواحيها[7].

---

[1] ينظر في ترجمته: تاريخ بيهق، لأبي الحسن علي بن زيد البيهقي، (ص390)، وطبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله (891/1)، ومطالع البدور ومجمع البحور، أحمد بن صالح أبو الرجال (403/4)، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض (463/2-464) الأعلام، خير الدين الزركلي (176/6)، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (187/8)، وأعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام الوجيه (ص 819 . 823)

[2] ينظر: الحدائق الوردية في تراجم الأئمة الزيدية، لمحمد بن زبارة الحسني (ص ٩ – ١٢).

[3] الزيدية: وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين – رضي الله عنه – يقولون بتفضيل علي على سائر الصحابة، وبخلود أصحاب الكبائر في النار، وبالخروج على أئمة الجور، وهم يخالفون الشيعة الاثني عشرية في زواج المتعة ويستنكرونه. ولا يقولون بعصمة الأئمة عن الخطأ. كما لا يغالون في رفع أئمتهم علَى غرار الاثني عشرية. ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص 22)، والملل والنحل للشهرستاني (154/1).

[4] ينظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، عدنان محمد زرزور (ص 68).

[5] ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي (2/ 537).

[6] بَيْهَقُ: بالفتح، أصلها بالفارسية بيهه، يعني بهاءين، ومعناه بالفارسية الأجود: ناحية كبيرة وكورة واسعة كثيرة البلدان والعمارة من نواحي نيسابور تشتمل على ثلاثمائة وإحدى وعشرين قرية بين نيسابور وقومس وجوين. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (537/1).

[7] معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحالة (١/ ١٨٧ . ١٩٠).

ثانيا: ولادته ونشأته:

ولد المفسر الجشمي في بلدة جُشَم في شهر رمضان سنة (٤١٣هـ)، ونشأ بإقليم خراسان[8]، وبخاصة في هذا الإقليم التي غلب على أهله التشيع [9].

وقد انتقل الجشمي من بلده جشم وهاجر من إقليم خراسان كله، حتى استقر بمكة إلى وفاته سنة (٤٩٤هـ)، ومن المحتمل أن يكون ترك نيسابور[10] في أواسط القرن الخامس عند ما تركها كثير من أعلام المذاهب الأخرى، كالجويني والقشيري؛ نتيجة للفتن الشديدة التي حصلت بين الشيعة وأهل السنة هناك، وأنه لم يعد إليها؛ إذ استقر في مكة مع كثير من الزيدية، منهم: بنو سليمان بن حسن من أهل مكة، الذين ينتسب إليهم ابن وهّاس إمام الزيدية بمكة، ت: (٥٥٦هـ)[11]، وقيل: دخل صنعاء واشتهر بها[12].

ثالثًا: شيوخه، وتلاميذه.

تلقي الحاكم الجشمي العلم على العلماء المشهورين في عصره، وأشهرهم من المعتزلة[13]، ومن هؤلاء الشيوخ ثلاثة، وهم:

1. الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن إسحاق النجاري النيسابوري: (ت٤٣٣هـ)[14]، وهو أول شيوخه، قرأ عليه الكلام وأصول الفقه، **وقد أكثر من الرواية عن الشيخ أبي حامد**[15].
2. الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله، نيسابوري الأصل، وبيهقي الوطن، (ت ٤٥٧هـ)[16].
3. الشيخ الامام أبو محمد عبد الله بن الحسين الناصحي قاضي القضاة (ت٤٤٧هـ) "[17].

وغيرهم من المشايخ الذين لقي بهم وأخذ عنهم.

أشهر تلامذته:

تعد المعلومات التي ذكرت تلاميذ الحاكم شحيحة وقليلة مقارنة بمشايخه، ولعل أبرزهم:

1- أحمد بن محمد بن إسحاق الخوارزمي (ت: 586هـ)[18].
2- محمد بن المحسن- ولد الحاكم الجشمي- الذي سمع عن أبيه سنة (452هـ)، وقرأ على أبيه تفسيره المعروف بتهذيب الحاكم جميعه، وكتاب جلاء الأبصار وغير ذلك[19].

---

[8] خراسان أو بلاد الشمس المشرقة مركبة من "خور" بمعنى الشمس و"آسان" بمعنى مشرقة، ويذكر ياقوت الحموي أن أول حدودهما مما يلي العراق وآخر حدودهما مما يلي الهند وتشمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو وطالقان وأبيورد وسرخس وما يتخلل من ذلك من المدن التي دون نهر جيجون "هراة وبلخ" ومقاطعة تركمانيستان السوفياتية "مرو": "ينظر: معجم البلدان للحموي (2/ 350-354).

[9] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (٣/ ٢٥٤ . ٢٥٥).

[10] "نيسابور: بفتح أوّله، والعامة يسمونها نشاوور، وهي مدينة عظيمة، ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها، وكان المسلمون قد فتحوها أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه "ينظر: معجم البلدان (331/5).

[11] العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي (٦/ ٢١٧ – ٢٢٠).

[12] ينظر: معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، لعادل نويهض (463/2 . 464).

[13] المعتزلة: فرقة كلامية ظهرت في أول القرن الثاني الهجري، وبلغت شانها في العصر العباسي الأول، يرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري لقول واصل بان مرتكب الكبيرة ليس كافرا ولا مؤمنا بل هو في منزلة بين المنزلتين، لهم أصول خمسة اشتهروا بها: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: والملل والنحل للشهرستاني (43/1)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص 38).

[14] ينظر: عيون المسائل في الأصول، للحاكم الجشمي (ص 27).

[15] طبقات الزيدية الكبرى (2/ 308).

[16] ينظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

[17] ينظر: عيون المسائل (ص 28)، والجواهر المضيئة، للقرشي (١/ ٢٧٤).

[18] **طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (3/ 460).**

[19] ينظر: طبقات الزيدية الكبرى (459/2)

3- القاضي شمس الدين جعفر بن عبد السلام الزيدي اليمني (ت ٥٧٣هـ) [20].

خامسا: عقيدته ومذهبه الفقهي:

كان معتزليًا في الاعتقاد؛ فقد كان من شيوخه القاضي عبد الجبار، ومن هنا جاء انتساب الحاكم إلى معتزلة البصرة، الفرع الذي بقي أقوى أثرًا، وناصر مذهبهم، وأما مذهبه في الفروع فقد كان حنفيا[21].

سادسًا: آثاره العلمية:

كان الحاكم الجشمي عالمًا في التفسير والحديث والكلام والفقه والتاريخ، من خلال مصنفاته، وبخاصة تفسيره التهذيب خلاصة تفاسير المعتزلة قبله.

وقد بلغت مصنفاته أكثر من أربعين مصنفًا، منها المطبوع، ومنها المنسوب إليه في كتب التراجم[22]، ومن أبرزها:

١- التهذيب في التفسير.

٢ - تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين.

٣- عيون المسائل وشرحها

٢- شرح عيون المسائل.

٣- رسالة إبليس إلى المجبرة.

سابعًا: وفاته:

توفي الحاكم الجُشَمي مقتولًا بمكة المكرمة، في الثالث من شهر رجب سنة 494هـ وكان عمره واحد وثمانين عامًا، ويذكر المؤرخون أن سبب قتله هو كتابه: "من أبي مرة إلى إخوانه المجبرة"[23].

المطلب الثاني

التعريف بكتاب (التهذيب في التفسير) ومنهجه في عرض القراءات القرآنية وتوجيهها.

أولًا: التعريف بالكتاب.

اتفقت المصادر على أن اسم الكتاب: "التهذيب في التفسير"، وقد صار مطبوعًا في عشرة مجلدات، بتحقيق: عبد الرحمن بن سليمان السالمي، صدرت طبعته الأولى عام 1439هـ 1440هـ/ الموافق 2018م - 2019م، عن دار الكتاب المصري في القاهرة، ودار الكتاب اللبناني في بيروت.

وأجمعت المصادر التي ترجمت للحاكم الجشمي على نسبته إليه[24].

ثانيًا: سبب تأليف الكتاب:

أبان عن سبب التأليف الحاكم الجشمي، بقوله: "وقد اجتهد العلماء في ذلك فأسسوا وصنفوا، وللأولين فضل السبق وتأسيس الأمر، وللآخرين حسن الترتيب وجودة التهذيب وزيادة الفوائد. ولئن قال بعضهم: ما ترك الأول للآخر! فقد قال آخر: كم ترك الأول للآخر.

وقد جمعت في كتابي هذا جملًا وجوامع في علم القرآن، من غير تطويل ممل وإيجاز مخل، أرجو أن يكون تبصرة للمبتدي وتذكرة للمنتهي، ومن الله أستمد التوفيق وعليه أتوكل، وهو حسبي ونعيم المعين"[25].

---

[20] المصدر السابق.

[21] **ينظر**: عيون المسائل، ص (30).

[22] ينظر: طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم (307/2) ومطالع البدور ومجمع البحور، لأحمد بن صالح أبو الرجال (4/ 382)، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (8/ 187) وأعلام المؤلفين الزيدية، لعبد السلام الوجيه، (ص 819 . 823).

[23] ينظر: عيون المسائل (ص 32).

[24] ينظر: مطلع البدور ومجمع البحور (4/ 404) وطبقات الزيدية الكبرى (2/ 893) والأعلام للزركلي (5/ 289) ومعجم المؤلفين (8/ 187) ومعجم المفسرين (2/ 463) وأعلام المؤلفين الزيدية (ص 821).

[25] التهذيب في التفسير لحاكم الجشمي (1/ 191).

ويتلخص السبب الباعث له بتأليفه أن يسلك فيه مسلك الترتيب والتهذيب على ما سبق في مصنفات الأولين، وأن لديه من الإفادات والإضافات من جوامع علوم القرآن ما يستحق جمعه.

وقد أفاد الحاكم الجشمي، وتميز كتابه بجودة التنسيق والترتيب على وجوه لم يسبقه أحد إليه.

ثالثًا: منهج الحاكم في عرض القراءات وتوجيهها:

اهتم الحاكم بإيراد القراءات القرآنية في تفسيره، وبدأ ببيانها وتوجيها أولًا قبل تفسيره لمفردات الآيات القرآنية وإعرابها، بيان ما فيها ما أحكام فقهية، وأسرار بلاغية، ويمكن تلخيص منهجه في عرضه للقراءات القرآنية وتوجيهها في النقاط الآتية:

1. صرح الحاكم الجشمي بقبول كل قراءة متواترة، ولم يعتمد قراءة واحدة بعينها، فقال: «وإنما تجوز القراءة بالمستفيض المتواتر دون الشاذ والنادر، وكما لا يجوز إثبات القرآن إلا بنقل مستفيض.

كذلك القراءة! وما تواتر نقله فلا يجوز رد شيء منها لأن كلها منزلة ثابتة»[26]، وهذا هو ما جرى عليه في كتابه وتشدد فيه، كما سوف ترى في الصفحات القادمة.

وربما التمس لبعض القراءات المفردة أو الشاذة بعض وجوه التأويل، كأن يحملها على أنها تفسير، أو أن من قرأ بها إنما قصد إلى بيان جوازها في المعنى لا أنها قراءة، ونحو ذلك، ويبدو أنه إنما يذكر هذه القراءات– أصلا– لمثل هذا التوجيه، أو لبيان شذوذها وأنها مما يجب أن يرفض[27].

2. عند نقله للقراءات القرآنية كان يحللها ويعرب المشكل منها، ويناقشها ويعمل رأيه في توجيهها، ويحكم على بعض القراءات بالشذوذ ولا تجوز القراءة بها لاختلال ركن من أركان القراءة الثلاثة: التواتر، وموافقة اللغة العربية، والرسم العثماني.
3. الحاكم معتزلي العقيدة، ولهم أصولهم ومذهبهم في الصفات القائم على نفي قيام الصفات بالذات الإلهية، لذلك كان تعامله مع بعض القراءات القرآنية التي تخالف أصوله شديدًا كما فعل مع قراءة ابن محيصن في إثبات صفة العلو لله تعالى التي ينفيه دعوى استلزامه للجهة والمكان[28].

المطلب الثالث:

التعريف بمصطلحات البحث

سوف أعرف قواعد الترجيح باعتبار مفرداته، ثم أعرفه باعتبار مفهومًا مركبًا.

أولًا: تعريف القاعدة: لغة واصطلاحًا:

القاعدة لغة: تكاد جمع المعاجم اللغوية أن القاعدة في اللغة هي: الأساس، سواء كان حسيًا أم معنويًا، فقواعد كل شيء: أسسه وأصوله التي ينبني عليها[29].

ثانيًا: القاعدة اصطلاحًا: عُرِّفت القاعدة بتعريفات كثيرة، لا تخلو من اعتراضات ومناقشات، وأجمع تعريف في رأي الباحث هو: "الحكم الكلي الذي يتعرف به على أحكام جزئياته"[30].

---

[26] المصدر السابق (193/1).

[27] ينظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير لعدنان زرزور (ص 359).

[28] ينظر: التهذيب في التفسير (6585/9).

[29] ينظر: مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، ص (865)، ومختار الصحاح، لابن عبد القادر الرازي (1/ 560) ولسان العرب، لابن منظور، مادة: قعد (11/ 239).

[30] ينظر: شرح الكوكب المنير، لمحمد الفتوحي: (1/ 30).

بعض محترزات التعريف:

الحكم الكلي: لا يرد عليه أن كثيرًا من القواعد لها استثناءات وأحكام تندُّ عنها؛ لأن العبرة بالأغلب، والنادر والشاذ لا يخرم القاعدة[31].

يتعرف به: لأن استخراج الحكم المندرج تحت القاعدة لا يكون أمرًا بدهيًا، بل يحتاج إلى إعمال ذهن وشيء من التفكير والتأمل.

على أحكام جزئياته: ولم نقل على جميع جزئياته؛ لأن كثيرًا من القواعد أغلبية، وذلك لوجود مستثنيات خارجة عنها[32].

الترجيح لغة:

قال ابن فارس (ت:395هـ): "الراء والجيم والحاء أصل واحد، يدل على رزانة وزيادة. يقال: رجح الشيء، وهو راجح إذا رزن، وهو من الرجحان"[33].

وقال ابن منظور (ت: 711هـ): "الراجح الوازن، ورجح الشيء بيده ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال"[34].

الترجيح اصطلاحًا: لم أرَ من ذكر له تعريفًا من المفسرين المتقدمين، واستعمالهم للترجيح في تفاسيرهم يدل على توسعهم في إطلاقه، فهو عندهم: يشمل كلّ تقديم لقول على آخر، سواء كان تقديمًا يلزم منه ردّ الأقوال الأخرى، أم كان تقديمًا لا يلزم منه ذلك.

وعليه فسوف أعرفه بتعريف الأصوليين فقالوا في تعريفه هو: "تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بدليل"[35].

والمراد به هنا: تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل من الأدلة الشرعية أو قاعدة من القواعد التفسيرية التي قرّرها العلماء، وتضعيف أو ردّ ما سواه، فمن القواعد الترجيحية ما يدل على الرجحان، ومنها ما يشير إلى البطلان، ومنها ما تضعف بعض الأقوال التفسيرية[36].

ثالثًا: تعريف قواعد الترجيح بوصفه مركبًا:

تعريف قواعد الترجيح كاسم مركب لم يتعرض له أحد من المفسرين المتقدمين، وأشهر من عرفه من المتأخرين الدكتور حسين الحربي، وأحسن في تحديد معالمه حيث يقول:

قواعد الترجيح عند المفسرين: ضوابط وأمور أغلبية يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله تعالى[37].

رابعًا: تعريف القراءات القرآنية لغةً واصطلاحًا:

القراءات: لفظ مركب من كلمتين، ترجع أصلهما إلى واحد (قرأ)، يقال: قَرَأَ يقْرَأُ قَرْءًا وقِراءةً وقرآنًا، وهذا الأصل بمعنى الجمع والضم، ومنه سمي القرآن قرانًا لأنه يجمع السور[38]. وأما في الاصطلاح فقد عرفت بتعريفات كثيرة لعل من أجمعها أنها: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزوًا لناقله"[39].

---

[31] ينظر: قواعد التفسير، خالد السبت: (1/ 23).

[32] المرجع السابق (1/ 25)

[33] مقاييس اللغة (ص 421).

[34] لسان العرب (5/ 143) مادة: رجح.

[35] ينظر: شرح الكوكب المنير، لابن النجار (4/ 616).

[36] ينظر: أسباب الخطأ في التفسير، لطاهر محمود يعقوب (2/ 919).

[37] قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي (1/ 39).

[38] ينظر: لسان العرب لابن منظور (128/1)، وبصائر ذوي التميز للفيروز آبادي (84/1).

[39] ينظر: منجد المقرئين لابن الجزري (ص 9)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات للبناء (ص 6).

وقد صرح الحاكم الجشمي بقبول كل قراءة متواترة، ولم يعتمد قراءة واحدة بعينها، فقال: «وإنما تجوز القراءة بالمستفيض المتواتر دون الشاد والنادر، وكما لا يجوز إثبات القرآن إلا بنقل مستفيض، كذلك القراءة! وما تواتر نقله فلا يجوز رد شيء منها؛ لأن كلها منزلة ثابتة» [40]، وهذا هو ما جرى عليه في كتابه وتشدد فيه، كما سوف ترى في الصفحات القادمة، وربما التمس لبعض القراءات المفردة أو الشاذة بعض وجوه التأويل، كأن يحملها على أنها تفسير، أو أن من قرأ بها إنما قصد إلى بيان جوازها في المعنى لا أنها قراءة، ونحو ذلك، ويبدو أنه إنما يذكر هذه القراءات– أصلًا – لمثل هذا التوجيه، أو لبيان شذوذها، وأنها مما يجب أن يرفض[41].

المبحث الثاني

قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات القرآنية

المطلب الأول: معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من القراءة الشاذة[42].

أولًا: توضيح القاعدة:

إذا خالفت القراءة الشاذة القراءة المتواترة في مدلولها، ووقع الخلاف بين المفسرين في تفسير الآية بناء على مدلول القراءتين، ولم يمكن الجمع بين القراءتين واتحاد معناهما، فحمل القراءة على مدلول القراءة المتواترة أولى من حملها على القراءة الشاذة، لأن الشاذ لا يقوى على معارضة المتواتر[43].

ثانيًا: بيان مفردات القاعدة:

تعريف الشاذة لغة: مأخوذة من شذ الرجل يشذ شذوذًا إذا انفرد عن الجمهور، وكذلك كل شيء منفرد، فهو شاذ[44]، وعليه فالشذوذ يكون بمعنى الانفراد والمخالفة.

القراءة الشاذة اصطلاحًا: "هي كل قراءة لم يتوفر فيها شرط واحد من شروط القراءة الصحيحة التي سبقت في ضابط القراءة الصحيحة"[45].

وهذا الإطلاق للشذوذ قديم، وكان الأصل فيه إطلاق الشذوذ على ما خالف رسم المصحف، واستوفى سائر الشروط، ويطلق على القراءة التي استوفت الشروط إلا أن سندها ضعيف: «رواية ضعيفة»، كما أطلقوا عليها وصف: «الشذوذ» أيضًا على سبيل التوسع، أما إذا لم يوجد للقراءة سند فإنها تكون رواية مكذوبة مختلقة، يكفّر متعمدها حتى لو وافقت المعنى ورسم المصحف[46].

ومصطلح الشذوذ عند القراء مصطلح خاص، ويقصد به كل ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة المتواترة وما يلحق بهما من القراءات الصحيحة، فيدخل في القراءات الشاذة ما يسمى بـ (القراءات الضعيفة)، و (القراءات الموضوعة)، و(القراءات المدرجة)، و(القراءات المنكرة)، و(القراءات الغريبة)، و(القراءات الباطلة)، كلها عند القراء من قبيل الشاذ، كما يطلق على (القراءات الآحاد) شاذة أيضًا على وجه التجوز، وبعبارة أخرى

---

[40] التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (193/1).

[41] ينظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير لعدنان زرزور (ص 359).

[42] ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (355/11)، وفتح الباري لابن حجر (499/3)، وقواعد الترجيح عند المفسرين للحربي (ص 104).

[43] ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للحربي (ص 104).

[44] ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (186/11)، والصحاح للجوهري (565/2).

[45] ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (9/1).

[46] ينظر: علوم القران لنور الدين عتر (ص 153).

فإن كل ما خرج عن القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم عن القراء العشرة فهي (قراءة شاذة)[47].

وقد أشار الحاكم الجشمي إلى هذه القاعدة من تفسيره عند تفسير قوله تعالى: {وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩} [سورة النحل]، فقال: "وعن ابن مسعود – رضي الله عنه – (ومنكم جائر) يرجع إلى المكلفين، ولا يجوز القراءة بالشاذ، وإنما يقرأ بالشائع المستفيض، فأما ما يحكى من قراءة ابن مسعود وأُبي وغير ذلك، فإما أن يحمل على التفسير أو النسخ، أو يرد،؛لأنه من الآحاد؛إذا لم يحتمل تأويلًا إلا بتعسف"[48]، وهذه القراءة مخالفة لقراءة السواد الأعظم[49].

وعند تفسير قوله تعالى: {وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ٣} [سورة الليل]، فقال: "قراءة العامة {وَمَا خَلَقَ}، وعن ابن مسعود وأبي الدرداء وعلقمة {ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ} [50]، ولا يجوز القراءة إلا بالظاهر؛ لأن القرآن لا يثبت بالآحاد"[51].

ثالثًا: أقوال العلماء في القاعدة:

ذكر الإمام الطبري (ت310هـ) في تفسير قوله تعالى: {وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ٤٣} [سورة الرعد]. قراءتين القراءتين الأولى متواترة وعليها جمهور المفسرين، ومعناها: الذي عنده علم الكتب السماوية السابقة كالتوراة والإنجيل.

والقراءة الثانية: هي القراءة الشاذة {وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ٤٣}، "والمعنى: من عند الله {وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ٤٣}، ثم قال: "فإذ كان ذلك كذلك وكان قراء الأمصار من أهل الحجاز والشأم والعراق على القراءة الأخرى، وهي: {وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ}، كان التأويل الذي على المعنى الذي عليه قراء الأمصار أولى بالصواب مما خالفه، إذ كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب"[52].

وقال الإمام فخر الدين الرازي (ت 606هـ): "القراءة الشاذة لا تبطل القراءة المتواترة، فنحن نتمسك بالقراءة المتواترة"[53].

وقال أبو عبد الله القرطبي (ت671هـ) في تفسير قوله تعالى: {وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ} [سورة هود]، وفي قراءة: {وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ}[54]، يريد ابن امرأته، وهي تفسير القراءة المتقدمة، إلا أنها قراءة شاذة، فلا نترك المتفق عليها لها"[55].

وقال الحافظ ابن حجر (ت 852هـ): "لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور"[56].

---

[47] ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات لإبراهيم الدوسري (ص 93).

[48] التهذيب في التفسير للحاكم (4005/6).

[49] أخرج هذه القراءة الشاذة: ابن جرير في كتابه جامع البيان (167/17)، والزمخشري في الكشاف (596/2).

[50] أخرج هذه القراءة ابن جني في المحتسب (364/2)، وابن الجوزي في النشر (14/1).

[51] المصدر السابق (7439/10)

[52] جامع البيان للطبري (507/16).

[53] مفاتيح الغيب للرازي (355/11).

[54] أخرج هذه القراءة: فخر الدين الرازي في تفسيره (351/17)، والقرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (45/9).

[55] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (47/9).

[56] فتح الباري لابن حجر (499/3).

رابعًا: الأمثلة التطبيقية على القاعدة:

1. الاختلاف في قراءة قوله: {وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} [سورة الكهف: 18].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله–: "وقراءة العامة {وَكَلْبُهُم}، وروي عن جعفر بن محمد الصادق (كالبهم) يعني صاحب الكلب، ولا يجوز القراءة إلا بالشائع المستفيض المتواتر"[57].

فعلى القراءة الشاذة يكون المراد بالكلب في الآية رجل منهم لا كلب حقيقي.

وعلى قراءة العامة: يكون المراد بقوله تعالى: {وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴿١٨﴾}[سورة الكهف] الحيوان المعروف النباح، وهذا ما رجحه الحاكم الجشمي، وأيضًا وصف الكلب بأنه باسط ذراعيه قرينة على بطلان القراءة الشاذة؛ لأن بسط الذراعين معروف من صفات الكلب الحقيقي، وهذا المعنى مشهور في كلام العرب، فهو قرينة على أنه كلب حقيقي[58].

2- الاختلاف في قراءة {وَحُصِّلَ} في قوله تعالى: {وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴿١٠﴾}[سورة العاديات].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله: "قراءة العامة {وَحُصِّلَ} بالتشديد، وضم الحاء وكسر الصاد من التحصيل على ما لم يسم فاعله، وقرأ عبيد بن عمر وسعيد بن جبير (حَصَل) بفتح الحاء، وتخفيف الصاد أي: ظهر، ولا يجوز القراءة بشيء من ذلك؛ إنما القراءة بما ظهر نقله، وتواتر" [59].

فعلى قراءة العامة {وَحُصِّلَ} بالتشديد، وضم الحاء وكسر الصاد من التحصيل على ما لم يسم فاعله يكون المعنى، أي: ميز وبين ما فيها من الخير والشر، والتحصيل: التمييز، كذا قال المفسرون.

وعلى قراءة: عبيد بن عمر وسعيد بن جبير «حصل» بفتح الحاء والصاد وتخفيفها مبنيا للفاعل، أي: ظهر أن ربهم بهم يومئذ لخبير، أي: أن رب المبعوثين بهم لخبير، لا تخفى عليه منهم خافية فيجازيهم بالخير خيرًا، وبالشر شرًا[60].

ويرجح الحاكم الجشمي – كما سبق – عدم الجواز بقراءة مالم يتواتر، وإنما يقرأ بالشائع المستفيض، إلا أن يحمل على التفسير أو النسخ، أو يرد، لأنه من الآحاد؛ إذا لم يحتمل تأويلًا إلا بتعسف.

المطلب الثاني:

القول المؤيَّد بقراءة قرآنية مقدم على غيره[61]

أولًا: توضيح القاعدة:

إذا اختلف المفسرون في تفسير آية وتعددت أقوالهم فيها، فإن من أسباب الترجيح بين الأقوال المتعددة أن أحد هذه الأقوال تؤيده قراءات قرآنية، لأن

[57] التهذيب في التفسير للحاكم (4372/6)، وينظر هذه القراءة في: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (373/10)، والبحر المحيط لابي حيان (160/7).

[58] ينظر: التهذيب في التفسير للحاكم (4376/6). والمحرر الوجيز لابن عطية (504/3)، وأضواء البيان للشنقيطي (225/3).

[59] التهذيب في التفسير للحاكم (7512/10)، وينظر هذه القراءة في: المحرر الوجيز لابن عطية (515/5)، والبحر المحيط لأبي حيان (530/10).

[60] ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (467،468/20)، وفتح القدير للشوكاني (590/5)

[61] ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (324/10)، وفتح القدير للشوكاني (175/4).

تنوع القراءات القرآنية يعطي للفظة القرآنية معانٍ جديدة، فيكون للقراءات القرآنية أثر كبير في تقديم بعض الأقوال على بعض[62].

ثانيًا: أقوال العلماء في القاعدة:

قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ): "فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه – ثم ساق أمثلة لذلك إلى أن قال: فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يرى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن لباب أصحاب محمدﷺ، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل. على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله. إنما يعرف ذلك العلماء"[63].

قال القرطبي (ت:671هـ) في قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ} [سورة الإسراء:85]، اختلف فيمن خوطب بذلك، فقالت فرقة: السائلون فقط. وقال قوم: المراد اليهود بجملتهم. وعلى هذا هي قراءة ابن مسعود" وما أوتوا" ورواها عن النبيﷺ، وقالت فرقة: المراد العالم كله، وهو الصحيح، وعليه قراءة الجمهور"[64].

وذكر ابن كثير (ت:774هـ) اختلاف المفسرين في قوله تعالى: {إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ} [سورة البقرة]. فقيل: لا تفقه. وقيل هي القلوب المطبوع عليها. وقيل: عليها غشاوة. قال الضحاك، عن ابن عباس في قوله: {إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ} قال قالوا: قلوبنا مملوءة علمًا لا تحتاج إلى علم محمد، ولا غيره.

وقال عطية العوفي: {إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ}؛ أي: أوعية للعلم.

ثم قال: "وعلى هذا المعنى جاءت قراءة بعض الأنصار فيما حكاه ابن جرير: {إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ}، بضم اللام، أي: جمع غلاف، أي: أوعية، بمعنى أنهم ادعوا أن قلوبهم مملوءة بعلم لا يحتاجون معه إلى علم آخر"[65].

وقد أشار الحاكم الجشمي إلى هذه القاعدة في مواضع من تفسيره منها عند تفسيره لقوله تعالى: {شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا} [سورة النساء:43]، مع قراءة: (لَمَسْتُم)[66] على القول بأن اللَّمس يحتمل الجماع وما دونه، والملامسة المجامعة[67] وغيرها كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية.

ثالثًا: الأمثلة التطبيقية على القاعدة:

1- الاختلاف في قوله تعالى: {وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ١٠} [سورة البقرة].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله –: "قرأ {يَكۡذِبُونَ} بالتخفيف، وفتْح الياء، وسكون

(62) ينظر: فتح القدير للشوكاني (175/4).
(63) فضائل القرآن لابي عبيد (ص 324-325).
(64) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (324/10).
(65) تفسير القرآن العظيم لابن كثير بتصرف يسير (324/1).
(66) ينظر: الكنز في القراءات العشر لأبي محمد الواسطي (453/2)، وشرح طيبة النشر لابن الجزري (ص 215).
(67) ينظر: التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (1565/2).

الكاف، من الكَذِب، عاصمٌ، وحمزة، والكسائي، والباقون: {يُكذِّبون} بضم الياء والتشديد من التكذيب"[68].

وعلى هذا فهناك قولان في كلمة {يَكۡذِبُونَ} فمن "بالتخفيف، وفتح الياء، وسكون الكاف، قالوا إنه من الكذب ورجح هذا القول ابن جرير الطبري، فقال: "ولو كان الصحيح من القراءة على ما قرأه القارئون في سورة البقرة: {وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ١٠} لكانت القراءة في السورة الأخرى: {وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١} [سورة المنافقون:1]: لمكذبون؛ ليكون الوعيد لهم الذي هو عقيب ذلك وعيدًا على التكذيب لا على الكذب. وفي إجماع المسلمين على أن الصواب من القراءة في قوله: {وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١} بمعنى الكذب – وأن إيعاد الله تبارك وتعالى فيه المنافقين العذاب الأليم على ذلك من كذبهم – أوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة: {بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ١٠} بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب – حق – لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر – نظير الذي في سورة المنافقين سواء"[69].

ورد الحاكم الجشمي هذا القول فقال: "وهذا غلط عظيم وتجاسر؛ لأن التشديد قراءة مشهورة، وهو قراءة أهل الحرمين، وعليه أكثر الأمة، وما علل به ضعيف؛ لأن كل مكذب بالحق كاذب، فقد جاء الوعيد على الكذب، والتكذيب.

2–الاختلاف في قوله تعالى: {وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا ١٥٩} [سورة النساء].

ذكر الحاكم الجشمي – رحمه الله: "الاختلاف في مرجع الضمير في قوله: {وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ}، قيل: "كلاهما يرجع إلى المسيح يعني الكتابي يؤمن بعيسى قبل موت عيسى إذا خرج في آخر الزمان، عن ابن عباس، والحسن، وقتادة، والربيع، وابن زيد، وقيل: الأول يعود على عيسى، والثاني على الكتابي، على تقدير: يؤمن بعيسى قبل موت الكتابي، عن ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة والضحاك والسدي وجويبر وابن سيرين، وقيل: الأول يعود على محمد، والثاني على الكتابي، تقديره: يؤمن بمحمد قبل موت الكتابي، عن عكرمة بخلاف.

وقيل: الأول يعود على اسم اللَّه، والثاني على الكتابي تقديره :يؤمن بِاللَّهِ وحده قبل موته في وقت المعاينة وهذا رجحه الحاكم الجشمي[70].

ورجَّح هذا القول ابن عاشور فقال: "والضمير في موته يحتمل أن يعود إلى أحد أهل الكتاب، أي: قبل أن يموت الكتابي، ويؤيده قراءة أبي بن كعب {إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ}، وأهل الكتاب يطلق على اليهود والنصارى فأما النصارى فهم مؤمنون بعيسى من قبل، فيتعين أن يكون المراد بأهل الكتاب اليهود، والمعنى أن اليهود مع شدة كفرهم بعيسى لا يموت أحد منهم إلا وهو يؤمن بنبوته قبل موته، أي: ينكشف له ذلك عند

[68] المصدر السابق (246/1)، وينظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص 168).

[69] جامع البيان لابن جرير (1/ 286).

[70] ينظر: التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (1819/3).

الاحتضار قبل انزهاق روحه، وهذه منة من الله بها على عيسى، إذ جعل أعداءه لا يخرجون من الدنيا إلا وقد آمنوا به جزاءً له على ما لقي من تكذيبهم؛ لأنه لم يتمتع بمشاهدة أمةٍ تتبعه، وقيل: كذلك النصراني عند موته ينكشف له أن عيسى عبد الله"[71].

في حين رجح ابن جرير الطبري[72] وابن كثير[73] والشنقيطي[74] أن المراد بالضمير في موته: عيسى – عليه السلام.

المطلب الثالث

اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه[75]

أولًا: توضيح القاعدة:

إذا اختلف المفسرون في تفسير آية من كتاب الله على أقوال بناء على اختلاف القراءات الواردة في الآية، فإذا وجد قول يجمع معنى القراءات في الآية على معنى واحد، وأمكن القول بمقتضاها جمعيا فهو أولى الاقوال بتفسير الآية، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، فالقراءة بمنزلة الآية[76] – كما سبق.

ثانيًا: أقوال العلماء في القاعدة:

قال ابن جرير الطبري (ت:310هـ): "واختلفت القرَّاء في قراءة قوله: {أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ} [سورة النساء:43]؛ فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة، وبعض البصريين والكوفيين: {أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ} بمعنى: أو لمستم نساءَكم ولمسنكم.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: {أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ}؛ بمعنى: أو لمستم، أنتم أيها الرجال، نساءكم، وهما قراءتان متقاربتا المعنى. لأنه لا يكون الرجل لامسا امرأته إلا وهي لامسته، فـ "اللمس" في ذلك يدل على معنى "اللماس"، و"اللماس" على معنى "اللمس" من كل واحد منهما صاحبه. فبأي القراءتين قرأ ذلك القارئ فمصيب، لاتفاق معنييهما[77].

قال مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ) في قوله تعالى: {وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ} [سورة البقرة:9]، قرأ الكوفيون وابن عامر بفتح الياء، وقرأ الباقون بضم الياء، وبألف بعد الخاء وكسر الدال"[78].

وبعد أن ذكر التوجيهات المحتملة لكل من القراءتين قال: "وحمل القراءتين على معنى واحد أحسن، وهو أن (خادع وخَدَع) بمعنى واحد في اللغة؛ فيكون (وما يخادعون – وما يخدعون) بمعنى واحد من فاعل واحد"[79].

وقال فخرالدين الرازي (ت: 606هـ): "القراءة المتواترة، حجة بالإجماع، فإذا حصلت قراءتان متواترتان وأمكن الجمع بينهما، وجب الجمع بينهما. إذا ثبت هذا فنقول: قرئ حتى يطهرن التخفيف وبالتثقيل، ويطهرن بالتخفيف عبارة عن انقطاع الدم، وبالتثقيل عبارة عن التطهر بالماء والجمع بين الأمرين

---

(71) التحرير والتنوير لابن عاشور (24/6).

(72) ينظر: جامع البيان لابن جرير (379/9).

(73) ينظر: تفسير القرآن العظيم (88/2).

(74) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي (129/7)

(75) ينظر: جامع القراءات السبع لأبي عمرو الداني (123/1)، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري (167/1)، وقواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي (ص 100).

(76) قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي (ص 100).

(77) جامع البيان لابن جرير (406/8).

(78) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب (ص 224).

(79) المصدر السابق (227/1).

ممكن، وجب دلالة هذه الآية على وجوب الأمرين، وإذا كان وجب أن لا تنتهي هذه الحرمة إلا عند حصول الأمرين"[80].

وقد أشار الحاكم الجشمي إلى هذه القاعدة في مواضع من تفسيره منها عند تفسيره لقوله تعالى: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾} [سورة البقرة:10]، قرأ {يَكْذِبُونَ} بالتخفيف، وفتح الياء، وسكون الكاف، من الكذب، عاصم وحمزة والكسائي والباقون: {يُكَذِّبون} بضم الياء والتشديد من التكذيب، واختار بعضهم الأول؛ لأنه جرى ذكر الكذب دون التكذيب، فكان الوعيد على الكذب، وهذا غلط عظيم وتجاسر؛ لأن التشديد قراءة مشهورة، وهو قراءة أهل الحرمين، وعليه أكثر الأمة، وما علل به ضعيف؛ لأن كل مكذب بالحق كاذب، فقد جاء الوعيد على الكذب، والتكذيب[81].

فأنت ترى أن الحاكم الجشمي جعل مؤدى القراءتين واحد، وهذا أولى من اختلاف القراءات وترجيح قراءة على أخرى.

ثالثًا: الأمثلة التطبيقية على القاعدة:

1- الاختلاف في قراءة قوله تعالى: {كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾} [سورة البقرة].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله –: "قرأ حمزة والكسائي: {وكِتَابِه} على الواحد والباقون: {وَكُتُبِهِۦ} على الجمع، فأما الأول ففيه وجهان: الأول: أنه بمعنى القرآن، الثاني: أنه على معنى الجنس، فيوافق معنى الجمع"[82].

فالقراءتان تدلان على معنيين مختلفين، فمن قرأ بالجمع {وَكُتُبِهِۦ}كان مراده جميع الكتب السماوية المنزلة على رسله.

ومن قرأ بالإفراد {وكِتَابِه} كان مراده من الكتاب هو القرآن الكريم، قال ابن جرير الطبري – رحمه الله: "واختلفت القَرَأَة في قراءة قوله: {وَكُتُبِهِۦ}، فقرأ ذلك عامَّة قَرَأَة المدينة، وبعض قَرَأَة أهل العراق {وَكُتُبِهِۦ} على وجه جمع "الكتاب"، على معنى: والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وجميع كتبه التي أنزلها على أنبيائه ورسله، وقرأ ذلك جماعة من قَرَأَة أهل الكوفة: (وكتابه)، بمعنى: والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وبالقرآن الذي أنزله على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم–"[83].

ومؤدي القراءتين واحد، أما قراءة الجمع {وَكُتُبِهِۦ} فواضح، وأما قراءة الإفراد {وكِتَابِه} وجهان: أحداهما: إنّهم أرادوا القرآن خاصّة، والآخر: إنّهم أرادوا جميع الكتب. يقول العرب: كثر اللبن وكثر الدرهم والدينار في أيدي الناس، يريدون الألبان والدراهم والدنانير. يدلّ عليه قوله: {فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ

---

[80] مفاتيح الغيب للرازي (419/6).

[81] التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (246/1)، وينظر هذه القراءة في: شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص 168).

[82] المصدر السابق (186)، وينظر: شرح طيبة النشر للنويري (227/2).

[83] جامع البيان للطبري (125/6).

مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ} [سورة البقرة:213][84].

قال الزمخشري (ت: 538هـ): "فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أريد بالواحد الجنس- والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها- لم يخرج منه شيء. فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع"[85].

واختار الحاكم الجشمي قراءة الجمع لا من حيث المعنى فهي وقراءة الإفراد بمعنى واحد، ولكن جاء اختياره من جهة أن أكثر القراء على قراءة الجمع فقال: "والاختيار الجمع لمشاكلة ما قبله وما بعده من لفظة الجمع، ولأن أكثر القراء عليه والإجماع" [86].

وأما من حيث المعنى فعند التأمل يتبين لنا أن مدلول القراءتين واحد فمن قال: أن قراءة الإفراد هو القرآن، فإن الإيمان به ويتضمن الإيمان بجميع الكتب والرسل والثاني: على معنى الجنس فيوافق معنى الجمع، ونظيره قوله تعالى: {فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ}[سورة البقرة][87].

قال ابن عاشور (ت: 1393هـ): "والحق أن المفرد والجمع سواء في إرادة الجنس، ألا تراهم يقولون: إن الجمع في مدخول ال الجنسية صوري، ولذلك يقال: إذا دخلت ال الجنسية على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، فكذلك كل ما أريد به الجنس كالمضاف في هاتين القراءتين، والإضافة تأتي لما تأتي له اللام"[88].

2-الاختلاف في قراءة قوله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾} [سورة العنكبوت].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله –: "قرأ أبو عمرو ويعقوب وعاصم في بعض الروايات عنه {مَا يَدْعُونَ} بالياء إخبارًا عن الأمم الماضية، الباقون بالتاء على الخطاب، واختار أبو عبيد الياء؛ لذكر الأمم قبلها، واختار بعضهم التاء؛ لأنه لو كان للأمم لقال: ما كانوا يَدْعون"[89].

كما رأيت هناك قراءتان كما أشار لهما الحاكم الجشمي في كلمة {مَا يَدْعُونَ}، فذهب بعضهم إلى ترجيح قراءة { تَدْعُونَ} بالتاء مُعلِّلًا ذلك أنه لو كان خبرًا عن الأمم الذين ذكر الله أنه أهلكهم، لكان الكلام: إن الله يعلم ما كانوا يدعون، لأن القوم في حال نزول هذا الخبر على نبي الله لم يكونوا موجودين، إذ كانوا قد هلكوا فبادوا، وإنما يقال: {إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ} إذا أريد به الخبر عن موجودين، لا عمن قد هلك.

فتأويل الكلام إذ كان الأمر كما وصفنا: {إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ} أيها القوم، حال ما تعبدون {مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ}، وأن ذلك لا ينفعكم ولا يضركم، إن أراد

---

(84) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (304/2)، والمحرر الوجيز لابن عطية (392/1).

(85) الكشاف للزمخشري (331/1).

(86) التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (1086)..

(87) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (111/7).

(88) التحرير والتنوير لابن عاشور (133/3).

(89) التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (5570/8)، وينظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري (ص 345).

الله بكم سوءًا، ولا يغني عنكم شيئًا، وإن مثله في قِلّةِ غنائه عنكم، مثل بيت العنكبوت في غنائه عنها.

ومن قرأ {مَا يَدْعُونَ} بالياء علَّل ذلك بأن السياق يخبر عن الأمم السابقة، والمعنى: إن الله يعلم ما يدعوا هؤلاء الذين أهلكناهم من الأمم[90].

واختار الحاكم الجشمي أن معنى القراءتين بمعنى واحد فقال: "والصحيح أنهما قراءتان مشهورتان مرويتان عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -وما قاله أبو عبيد لا يلزم؛ لأن المتصرف في الكلام يحكي ثم يخاطب، وما قاله غيره لا يلزم؛ لأنه لو اختلط ذكر الحاضرين بالماضين جرى على التغليب"[91].

المطلب الرابع

تنوع القراءات بمنزلة تعدد الآيات[92]

أولًا: توضيح القاعدة:

إذا وجد في آية كريمة لفظة قرآنية لها أكثر من قراءة، وكانت كل قراءة تحمل تفسيرا مغايرًا للقراءة الأخرى، ولا يمكن الجمع بينهما ولا يتناقضان، فإن تعدد القراءات بمنزلة تعدد الآيات يؤخذ بها جمعيا، أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله وعلى صدق من جاء به وهو رسول اللهﷺ؛ فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم[93].

ثانيًا: أقوال العلماء في القاعدة:

أشار الحاكم الجشمي إلى هذه القاعدة في مقدمة تفسيره، فقال: "إنما تجوز القراءة بالمستفيض المتواتر دون الشاذ والنادر، وكما لا يجوز إثبات القرآن إلا بنقل مستفيض، كذلك القراءات وما تواتر نقله فلا يجوز رد شيء منها لأنه كلها منزلة ثابتة"[94].

قال ابن الجزري (ت: 833هـ): "وأما فائدة اختلاف القراءات وتنوعها فإن في ذلك فوائد غير ما قدمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة، فمنها: ما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز، لأنّ كلّ قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات"[95].

وقال السيوطي (ت: 911هـ): "باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه؛ على اختلاف القراءة في: {لَمَسْتُم}، و{لَامسْتُم} إذ تنوُّع القراءات بمنزلة الآيات"[96].

قال عبد العظيم الزرقاني (ت: 1367هـ): "تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات. وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز"[97].

---

(90) ينظر: جامع البيان للطبري (39/20).

(91) التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (5570/8).

(92) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (ص 259)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (327/1)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (278/1).

(93) مناهل العرفان للزرقاني (149/1).

(94) التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (193/1).

(95) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (1/ 52).

(96) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (279/1).

(97) مناهل العرفان للزرقاني (149/1).

ثالثًا: الأمثلة التطبيقية على القاعدة:

1. الاختلاف في قوله تعالى: {مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤} [سورة الفاتحة:4].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله –: "قرأ أبو بكر وعاصم والكسائي ويعقوب {مَٰلِكَ} بالألف، وهي قراءة الخلفاء الأربعة، وجماعة من الصحابة والتابعين، والباقون بغير ألف، وكلاهما مرويان عن النبي صلى الله عليه وسلم، قراءتان مشهورتان.

ثم اختلفوا فقيل: مَلِك أَمْدَحُ؛ لأنه لا يكون إلا مع التعظيم والاحتواء على الجمع الكثير، وقد يملك الشيء الصغير، ولأن مَلِك، لجمع المُلْكِ وَالمِلْك.

وقيل: مَالِكُ أَمْدَحُ؛ لأنه يتناول المُلْكَ، ولقوله: {قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ} [سورة آل عمران:26]، ولأنه يجمع الاسم والفعل؛ لأنه لا يكون مالكًا لشيء إلا وهو يملكه، وقد يكون ملكًا لشيء لا يملكه، ولأنه فيه زيادة الألف"[98].

فأنت ترى أن القراءتين أدتا إلى معنيين مختلفين، ضرب من ضروب البلاغة يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز.

وقد احتجّ ابن زنجلة (ت: 403هـ) للقولين في كتابه حجة القراءات، فنقل عن أصحاب القصر احتجاجهم بنظائر ذلك في الكتاب العزيز: {يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡمَلِكِ ٱلۡقُدُّوسِ} [سورة الجمعة:1]، وكذلك: {مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣} [سورة الناس:2 - 3]، {فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ ۝١١٦} [سورة المؤمنون:116]، فهذه كلها تقرأ عند الكل بالقصر، وكان أبو عمرو البصري يقول: «ملك تجمع مالكا، ولكن مالك لا تجمع ملكا»، وهو ما عبّر عنه أبو عبيد القاسم بن سلام بقوله: «إن كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكا»، وكان أبو عمرو يقول: «هلا قلتم: فتعالى الله المالك الحق؟»[99].

وأضاف ابن زنجلة إلى حجج من روى بالقصر حججًا أخرى تدل أنه كان يرى هذا الرأي إذ لم ينسبها لقائل بعينه فقال: «وحجة أخرى وهي أن وصفه بالملك أبلغ في المدح من وصفه بالملك، وبه وصف نفسه سبحانه؛ فقال: {لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ} [سورة غافر:16].

فامتدح بملك ذلك، وانفراده به يومئذ، فمدحه بما امتدح نفسه به حق وأولى من غيره، والملك إنما هو من ملك لا من مالك، لأنه لو كان منه لقال: (الْمِلك اليوم) بكسر الميم[100].

وقال ابن الجوزي (ت: 833هـ): وقراءة {مَٰلِكِ} أظهر في المدح؛ لأن كل مَلِكٍ مالك، وليس كل مالك ملِكًا[101].

ثم أورد حجة من قرأ بالمدّ فنقل عنهم قولهم: «إن مالكًا يحوي الملك ويشتمل عليه ويصير الملك مملوكًا لقوله جلّ وعزّ: {قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ} [سورة آل

---

[98] التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (208/1)، وينظر هذه القراءة في: الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي (ص 50).

[99] حجة القراءات لابن زنجلة (ص 77).

[100] المصدر نفسه.

[101] زاد المسير في علم التفسير (13/1).

عمران:26]، فقد جعل الملك للمالك، فصار مالك أمدح»[102].

واستدلّ كذلك بأن شاعرًا جاء إلى النّبيﷺ يشكو امرأته فقال: «يا مالك الملك، وديّان العرب»، فقال النّبي ﷺ: «مه! ذلك الله»[103].

ويستدلّ كذلك من قرأ بالمدّ، بأن قراءة المدّ فيها زيادة حرف، وزيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى غالبا، كذلك فإنها تفيد في زيادة الحسنات، إذ تعهد الله عزّ وجلّ لقارئ القرآن لكل حرف بعشر حسنات، وهذه الآية العظيمة في سورة الفاتحة، وهي مما يتكرر في كل ركعة، وفي أحوال كثيرة؛ فتكون زيادة هذه الألف، وقد ثبتت بالتواتر أرجى في تحصيل الحسنات

قال ابن عاشور (ت: 1393هـ): "وقد تصدى المفسرون والمحتجون للقراءات لبيان ما في كل من قراءة {مَلِكِ} – بدون ألف– وقراءة {مَالِكَ} – بالألف– من خصوصيات بحسب قصر النظر على مفهوم كلمة ملك ومفهوم كلمة {مَالِكَ}، وغفلوا عن إضافة الكلمة إلى يوم الدين، فأما والكلمة مضافة إلى يوم الدين فقد استويا في إفادة أنه المتصرف في شؤون ذلك اليوم دون شبهة مشارك، ولا محيص عن اعتبار التوسع في إضافة {مَلِكِ}، أو {مَالِكَ} إلى (يوم) بتأويل شؤون يوم الدين"[104].

مما سبق يتبين أن المعنيين إذا تعلقا بذات واحدة، لكن كل قراءة تدل على وصف مغاير لما دلت عليه القراءة الأخرى فإنهما بمنزلة الآيتين.

المطلب الخامس

الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له[105]

أولًا: توضيح القاعدة:

إذا تعددت المعاني في تفسير آية أو لفظة في كتاب الله، وكان أحد هذه المعاني التفسيرية يوافق رسم المصحف، فأولى الأقوال بتفسير هذه الآية هو ما وافق الرسم العثماني، الذي أجمع عليه الصحابة، أعلم الناس بتفسير القرآن ولغته.

ثانيًا: بيان مفردات القاعدة:

رسم المصحف: يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمانﷺ في كتابة كلمات القرآن وحروفه، والأصل في المكتوب أن يكون موافقا تمام الموافقة للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير[106].

وقد كان الحاكم الجشمي على علم ومعرفة برسم المصاحف المختلفة، فمن الأصول عنده لقبول القراءة القرآنية موافقة رسم المصحف.

الوجه التفسيري والأعراب: هو أحد المعاني التفسيرية التي فهمت من الآية ومقابله وجه آخر، والمعنى الإعرابي داخل في المعنى، فأول الاقوال بالصواب من هذه المعاني التفسيرية المتعددة هو ما وافق الرسم العثماني.

---

(102) حجة القراءات (ص 77).

(103) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (478/11)، برقم (66885) بصيغة: يا مالك الناس وديّان العرب... إني لقيت ذربة من الذّرب. وفي إسناده معن بن ثعلبة المازني، وصدقة بن طيلسة، وكلاهما مجهول، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (474/12)، برقم (5712).

(104) التحرير والتنوير لابن عاشور (175/1).

(105) ينظر: جامع البيان للطبري (636/19)، التحرير والتنوير لابن عاشور (201/10).

(106) مناهل العرفان لعبدالعظيم الزرقاني (369/1).

ثالثًا: أقوال العلماء في القاعدة:

أشار الحاكم الجشمي إلى هذا القاعدة في عدد من المواضيع في تفسيره؛ إذ رد عددًا من القراءات القرآنية بسبب مخالفتها لرسم المصحف فكيف بمعنى من معاني وجوه التفسير للآيات القرآنية؟ ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: {ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦} [سورة الفاتحة].

قال الحاكم – رحمه الله: "قرأ حمزة {ٱلصِّرَٰطَ} بإشمام الصاد الزاي كل القرآن، وروي عنه ذلك، وعن الكسائي بإشمام السين كل القرآن، وقرأ يعقوب برواية رويس بالسين كل القرآن، وقرأ لآخرون بالصاد الصافية كل القرآن، فمن قرأ بالسين فإنه لزم أصل الكلمة، وروي عن ابن كثير، وقيل: إنه غلط عليه .ومن قرأ بإشمام السين لزم ما يدل على الأصل، ومن قرأ بإشمام الزاي فللتآخي بين الصاد والزاي بالجهر؛ لأن الزاي مجهورة، وكذلك الصاد، فأما الضاد فمهموسة، ومن قرأ بالصاد فللتآخي بينها وبين الطاء؛ لأن الطاء مطبقة مستعلية، وكذلك الصاد، والاختيار الصاد لوجوه:

منها: أن اجتماع الحرفين المتشاكلين أحسن في المسموع من اجتماع المتنافرين، ولأنهما لغة قريش، ولأنها في المصحف بالصاد، ولأن أكثر الأئمة عليه[107].

وقد اعتمد كثير من المفسرين على هذا القاعدة، فرجحوا بها أقوالًا وضعفوا أخرى، ومن هؤلاء المفسرين:

الإمام محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ) فقد قال عند تفسير قوله تعالى: {وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ} [سورة القصص:82]. بعد أن ذكر عددًا من الأقوال وشواهدها من العربية: "وأولى الأقوال في ذلك بالصحة: القول الذي ذكرنا عن قتادة، من أن معناه: ألم تر، ألم تعلم... وأن {وَيۡكَأَنَّ} في خط المصحف حرف واحد. ومتى وجه ذلك إلى غير التأويل الذي ذكرنا عن قتادة، فإنه يصير حرفين، وذلك أنه إن وجه إلى قول من تأوله بمعنى: ويلك اعلم أن الله؛ وجب أن يفصل "ويك" من "أنَّ"، وذلك خلاف خط جميع المصاحف، مع فساده في العربية"[108].

واستعمل هذه القاعدة كثير من المفسرين في ترجيح بعض الأقوال التفسيرية على بعض.

وقال الطاهر ابن عاشور (ت: 1393هـ) في قوله تعالى: {إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ} [سورة التوبة:40]، كُتِب في المصاحف {إِلَّا} من قوله: {إِلَّا تَنصُرُوهُ} بهمزةٍ بعدها لام ألف، على كيفية النطق بها مدغمة، والقياس أن تُكتَب (إنْ لَا) بهمزةٍ فَنونٌ فَلامُ أَلِف– لأنهما حرفان: (إنْ) الشرطية و (لا) النافية، ولكن رَسْمُ المصحف سُنَّة متَّبعة، ولم تكن للرَّسْم في القرن الأول قواعد متفق عليها"[109].

(107) التهذيب في التفسير (213/1)، وينظر: غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن النوري (ص 41).

(108) جامع البيان للطبري (636/19).

(109) التحرير والتنوير لابن عاشور (201/10)، وينظر: الكنز في القراءات العشر لأبي محمد الواسطي (417/2).

رابعًا: الأمثلة التطبيقية على القاعدة:

1-قول الله تعالى: {۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ١٥٨} [سورة البقرة].

قال الحاكم الجشمي – رحمه الله –: "قرأ حمزة والكسائي {وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا} بالياء، وتشديد الطاء، وجزم العين، وكذلك ما بعده {**فَمَنْ يَطَّوَّعْ خَيْرًا**}، وقرأ يعقوب في الحرف الاول مثل حمزة وفي الثاني مثل الباقين وقرأ الباقون {تَطَوَّعَ} بالتاء وفتح العين وتخفيف الطاء في الحرفين.

فالأول: بمعنى يتطوَّع فأدغم الباء في الطاء، والثاني: تطوَّع على الماضي، وقيل: في مصحف عبد الله {يَطَّوَّفَ بِهِمَا}، وروي أنه قرأ به ابن عباس وأنس وابن سيرين، وهذا محمول على أنهم حملوا الآية عليه، وفسروا به، لا أنه قراءة، لأنه يخالف الظاهر من القراءة ومصاحف اهل الإسلام"[110].

فرجح الحاكم قراءة من قرأ {**مَنْ يَطَّوَّعْ**} بالياء وجزم العين وكذلك الذي بعده وحجته: أن القراءة الأخرى مخالفة للرسم، وأيضًا فإن حروف الجزاء وضعت لما يستقبل من الأزمة في سنن العربية وأن الماضي إذا تكلم به بعد أحرف الجزاء فإن المراد منه الاستقبال نحو قول القائل من أكرمني أكرمته أي من يكرمني أكرمه ويقوي قراءتهما قراءة عبد الله {**فَمَنْ يَتطوَّعْ**} على محض الاستقبال فأدغمت التاء في الطاء في قراءتهما لقرب مخرجها منها.

وقرأ الباقون {**ومَنْ تطَوَّعَ**} بالتاء وفتح العين على لفظ الماضي ومعناه الاستقبال؛ لأن الكلام شرط وجزاء لفظ الماضي فيه يؤول إلى معنى الاستقبال، كما قال جل وعز: {مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ} [سورة هود:15]، وحجتهم في ذلك أن الماضي أخف من المستقبل ولا إدغام فيه[111].

وعلى هذا {يَطَّوَّعْ} في الموضعين بالياء التحتية، وتشديد الطاء، وجزم العين، وهو فعل مضارع مجزوم بمن الشرطية، وأصله «يتطوَّع» فأدغمت التاء في الطاء، وذلك لأنهما يخرجان من مخرج واحد، وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، كما أنهما يتفقان في الصفتين الآتيتين: الشدة، والإصمات[112].

المعنى: يخبر الله تعالى أن من يفعل خيرًا تطوعًا لله تعالى، فهو خير له لأن الله تعالى سيثيبه على ذلك يوم القيامة بالرضوان، والاجر العظيم.

وقرأ الباقون غير «يعقوب» {**تطوَّعَ**} في الموضعين بالتاء الفوقية وتخفيف الطاء وفتح العين، وهو فعل ماض، في محل جزم «بمن» على أنها شرطية، أو صلة «لمن» على أنها اسم موصول، وقرأ «يعقوب» الموضوع الاول {**يَطَّوَّعْ**} مثل حمزة ومن معه، والموضع الثاني {**تطوَّعَ**} مثل قراءة الباقين[113].

---

(110) التهذيب في التفسير للحاكم الجشمي (664/1).

(111) ينظر: حجة القراءات لابن زنجله (ص 118).

(112) ينظر: القراءات وأثرها في علم العربية لمحمد محيسن (528/1)، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1، 1404 هـ – 1984 م

(113) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (223/2).

الخاتمة

بعد إكمال هذه البحث بعد رحلة ماتعة بين قواعد الترجيح التفسيرية في القراءات القرآنية المتنوعة، خلص البحث إلى عدة نتائج وتوصيات.

أولًا: أهم النتائج:

1. يحظى الحاكم الجشمي بمكانة كبيرة عند المعتزلة والزيدية متكلمًا ومؤرخًا ومفسرًا، وتفسيره التهذيب تضمن خلاصة دقيقة لأهم تفاسير المعتزلة في القرنين الثالث والرابع.

2. يُعد تفسير الحاكم الجشمي من المصادر المهمة للقراءات القرآنية متواترها وشاذها فقد أكثر منها ونسبها إلى أصحابها.

3. يُعد الحاكم الجشمي من المتحرين في قبول القراءات القرآنية، فلم يصحح إلا القراءة التي توافرت فيها أركان القراءة المعروفة، وإذا اختل ركن حكم بشذوذها وضعفها.

4. مكانة القراءات القرآنية المتواترة في تفسير الحاكم فيبدأ بها ويعمل على توجيهها، وظهرت شخصيته الكلامية واضحة وجلية، وربما التمس لبعض القراءات المفردة أو الشاذة بعض وجوه التأويل، كأن يحملها على أنها تفسير، أو أن من قرأ بها إنما قصد إلى بيان جوازها في المعنى لا أنها قراءة، ونحو ذلك.

5. مثلت القراءات القرآنية في تفسير الحاكم الجشمي أحد قوانين الترجيح بين أقوال أهل التفسير المختلفة في بعض الآيات التي تعددت فيها أقوال المفسرين، وتبين ذلك بجلاء فيما سبق.

ثانيًا: أهم التوصيات:

1. أوصي أن يكون هناك بحث حول توجيه الحاكم للقراءات القرآنية المتنوعة من خلال تفسير التهذيب في التفسير.

هذا ما تيسر لي بحثه فأسال الله التوفيق والسداد، وحسن الرشاد، وأن يعفو عنا ويتجاوز عما حصل من خلل وزلل.

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

[1] القرآن الكريم، رسم مصحف المدينة المنورة.

[2] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط3: 2006م – 1427هـ.

[3] الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/ 1974م.

[4] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، 1415هـ – 1995م.

[5] اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، د. ت.

[6] إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421 هـ.

[7] أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1، عام 1420هـ، 1999م.

[8] الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، عام 2002م.

[9] البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ط1، 1376 هـ - 1957 م

[10] بصائر ذوي التميز للفيروز آبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د. ت.

[11] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د. ت.

[12] تاريخ بيهق، لأبي الحسن علي بن زيد البيهقي، دار اقرأ، دمشق، ط1، 1425هـ.

[13]التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ.

[14] تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م.

[15] تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.

[16] التهذيب في التفسير، المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان السالمي، دار الكتاب المصرية، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1439هـ/ 2018م.

[17]جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات، ط1، 1428هـ - 2007م.

[18]جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.

[19]الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط3، 1384هـ - 1964م.

[20] الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، عدنان محمد زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1970م.

[21]حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، د. د، د.ت.

[22] زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1 - 1422هـ.

[23] شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت: 857هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، 1424هـ - 2003م.

[24] طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله (ت: 1152هـ)، تحقيق: عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1، 1421هـ - 2001م.

[25] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، المطبعة الحسينية بالقاهرة، ط1: 1324هـ.

[26] العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

[27] علوم القرآن الكريم، لنور الدين محمد عتر الحلبي، مطبعة الصباح - دمشق، ط1: 1414هـ - 1993م.

[28] عيون المسائل في الأصول، الحاكم الجشمي، تحقيق: د. رمضان يلدرم، دار الإحسان للنشر. د. ت.

[29] غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت: 1118هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، 1425 هـ – 2004م.

[30] فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

[31]فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1: – 1414 هـ

[32] الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (ت: 429هـ)، ط 2: دار الآفاق الجديدة – بيروت، 1977.

[33] فضائل القرآن للقاسم بن سلام، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، ط1: 1415 هـ –1995م.

[34] القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محمد محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1، 1404هـ – 1984م.

[35] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3 – 1407 هـ.

[36] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب (ت: 355هـ)، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محي الدين رمضان، ط3: 1404هـ – 1984م.

[37] الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ات: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1422:1، هـ – 2002 م

[38] الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: 741هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1425هـ – 2004م.

[39] اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط1، 1419 هـ –1998م

[40] المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق: 1981م.

[41] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت:542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1422هـ.

[42] مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، لإبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية ط1، 1429هـ – 2008م.

[43] مطالع البدور ومجمع البحور، أحمد بن صالح أبو الرجال (ت: 1092هـ)، تحقيق: عبد اللطيف مطهر حجر منشورات أهل البيت – اليمن – صعدة، ط1، 1425هـ – 2004م.

[44] معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط2، عام 1995م.

[45] معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط3، عام 1409هـ. 1988م.

[46] معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

[47] معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق

[48] مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3: 1420هـ.

[49] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/ 1979م.

[50] الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت: 548هـ) ط: مؤسسة الحلبي، د. ت.

[51] مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3: د. ت.

[52]منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، دار الكتب العلمية، ط1: 1420هـ –1999م.

[53] النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 هـ) تحقيق: علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، د. ت.